الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 28 شعبان 1425 هـ 13 اكتوبر 2004 العدد 9451

بريد طباعة

الأمن المائي العربي.. مهمة من؟

ثريا الشهري

جاء في عدد «الشرق الأوسط» بتاريخ الأول من شهر أكتوبر الجاري على لسان ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، أن المملكة من أكثر البلدان فقراً في مصادرها المائية، وأن اعتمادها المتمثل على نتاج محطات التحلية، وما تجود به المياه الجوفية غير القابلة للتجدد، ثم العمل على نقل هذه المياه عبر الصحراء والجبال، يعتبر من أعلى التكاليف في العالم إن لم يكن أعلاها. فهل تحتاج مشكلة المياه في السعودية أن تعلن عن نفسها، أم أن المعدل العالمي لاستهلاك المياه الذي تصدرت المملكة قائمته يُغني عن أي إعلان؟

فبالإضافة إلى ما تعانيه السعودية من نقص في مياهها، فهناك دائماً اعتبار للمساحة وما يأتي معها من انتشار غير مركّز للكثافة السكانية، فهي الدولة الثانية عشرة في العالم من حيث اتساع رقعتها، فماذا فعلت السعودية للتغلب على ظروفها المائية؟ وهل هو الاشتراك في الندرة والمعاناة المائية مع غيرها من دول العالم العربي، بينما تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي، من الدول الرائدة في مجال تحلية مياه البحار، حجما وعددا في محطاتها، فإنه يقدر أن أكثر من نصف هذا العدد في المملكة وحدها، مع ما يوازيه سعةً وإنتاجاً.

فمحطة الجبيل على الخليج العربي من أكبر مراكز تحلية المياه في العالم، ومهما أنفقت الحكومة السعودية من الأموال لبناء معامل لتحلية المياه وأنابيب الري والسدود، فإن ارتفاع كلفة الإنتاج لا يقف حائلاً أمام إنشاء المزيد منها، ففي الخطة الخمسية السعودية 1980- 1985 وصلت قيمة الاعتمادات المخصصة لمشروعات التقطير الى حوالي 40 ملياراً من الريالات، أي وبالما يعادل أكثر من نصف ميزانية الخطة التي بلغت 78 مليار ريال سعودي. وفي الوقت الذي قد يكون فيه للطاقة عدة بدائل، فقطعاً لا يوجد عوض عن الماء غير الماء.

ومع كل هذه الجهود والأموال، فحقائق الواقع تشير إلى أن المياه المتوفرة لا تفي بالحاجة، وهو أمر لا تنفرد به السعودية من دون دول الجوار وغير الجوار، إلاّ أن دور الاكتفاء السعودي المستقل في توفير مطلوبه من المياه المحلاة دون الاعتماد الخارجي، كالعرض التركي بمد ما عُرف بخط السلام إلى الأراضي السعودية، أو الارتباط بخط الأنابيب الموصل من العراق إلى الكويت، إنما يحتاج إلى نظرة شعب واعية لدقة الموقف وتقدير ذكي لحساباته التنموية.

فإذا استثنينا مياه البحار وتقطيرها، يبقى لنا أن نأخذ في اعتبارنا أن أعظم شريانين يرويان قلب الوطن العربي، وهما النيل ورئته الشمالية الفرات، لا ينبعان منه وإن كانا يصبان فيه، وهذا معناه ببساطة أن الدول التي تتحكم بمجراهما ومنسوبهما تستطيع أن تتسبب في أذى وجودي للوطن العربي، وخاصة في ظل انعدام التفاهم الإقليمي على حصص المياه، والفوضى التي تتحكم في توقيع اتفاقيات المياه والالتزام بها. وبالفعل فقد أثّرت مشاريع السدود التي أقامتها كل من تركيا على نهر الفرات، مستفيدة من تحكمها بمعظم المياه الموجهة إلى سورية والعراق، والحبشة على نهر النيل بالتعاون مع إسرائيل، في تدني مستوى التخزين المائي للسدود العربية المرتبطة بهذين النهرين، وإلى حد انخفض معه معدل توليد الطاقة الكهربائية في سدّي: العالي والفرات.

ونتيجة للتضخم في النمو السكاني والصناعي، وازدياد المساحات المزروعة، إلى جانب قلة الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المائية وحفظها، ونضوب المخزون الجوفي والسطحي، فإن مفهوم الأمن العربي القومي بعد اختزاله الضيق لسنوات في التركيز على بعده العسكري دون سواه، نجده قد تلاحم في استراتيجياته بأحد مشتقاته وأخطرها وهو الأمن الغذائي، الذي ما لبث أن أعقبه في مرحلة متممة له استخدام «الأمن المائي» كتصديق على حياتية المسألتين وتداخلهما معاً.

ومن الطبيعي أن يترتب على العجز في الموارد المائية عجز غذائي يجعل أهله يعتمدون أكثر فأكثر على الاستيراد. فإن كنا كعرب نعتقد أننا نتحكم بعصب صناعة الغرب عن طريق النفط، فإن الشق الثاني من المعادلة يرى على ما يبدو أن الغرب يتحكم بعصب وجودنا عن طريق القوت. وكيف لا يكون والوطن العربي يقع في منطقة الحزام الجاف وشبه الجاف من خريطة العالم، بموارد مائية غير متجددة، وبأراض زراعية تروى مطرياً، وبمناطق صحراوية تحتل حوالي 600 مليون هكتار من مساحته، بأعلى معدل نمو سكاني في العالم!

إن استيعابنا لما تعنيه أزمة المياه في عالمنا، ونظرتنا المنصفة إلى جهود الحكومات العربية في توفير المياه لشعوبها، في وجود التوسع الاستيطاني البشع لإسرائيل، ينبغي أن يرتقي إلى مستوى مواجهة ثغرات الأمن المائي بأبعادها: الهدر والتلوث والتبخر والتصحر والتملح. فإذا كان المزارع العربي يهدر 12 ألف متر مكعب من الماء لري هكتار واحد، في حين تؤكد الدراسات العلمية على ضرورة الاكتفاء بـ 5700 متر مكعب لري الهكتار الواحد، فمعنى ذلك وجوب ملح لإعادة النظر في طرق الري التقليدية المتبعة، وإذا كان كل متر مكعب من المياه الملوثة كمحصلة للافتقار إلى تقنيات حماية البيئة من تبعات التلوث الصناعي، إنما يقضي على نحو 600 متر مكعب من المياه النظيفة، فهو رقم يدل بلا مواربة على انعدام إمكانية الاستخدام المتكرر لتلك المياه وخروج خزانات جوفية بأكملها من دائرة الاستثمار الاحتياطي، بسبب التلوث الذي سيطال مياهها، وإذا كانت معظم مياه الأمطار التي تهطل على المناطق العربية، تذهب سُدىً نتيجة التبخر والتسرب إلى الطبقات الصخرية، فإن 30% من الأراضي العربية مهددة بالتصحر وإن كان بنسب متباينة.

وبمناسبة القول، فلا بد من رسم علاقة في موضوع المياه بين جميع الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب، وبين الماء كعامل أبرز لنشوبها، بداية بالعمليات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية في السنوات التالية لقيام كيانه للاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة، إلى العدوان الثلاثي عام 1956 للوصول إلى قناة السويس، إلى عام 1967 وحرب الأيام الستة وكيف كان تحويل مجاري نهر الأردن هو الحافز من ورائها، إلى الاستيلاء على أراضي الجنوب اللبناني الذي تبعه الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، إلى ما هنالك من التحريض الدائم والمستمر للدول الواقعة على أحواض الأنهار، لإشعارها بالظلم الواقع عليها من جراء استعمال العرب المسرف للمياه الذي لا سبيل للنفاذ منه الا بقبول المساعدات الإسرائيلية والأمريكية لها، مستغلة كعادتها مسألة ضعف التعاون السائد بين دول حوض نهر النيل، لعدم وجود ما يجمع بينها من مصالح مشتركة، مما يفسر نجاح الشركات الغربية والأمريكية بالتحديد في السيطرة على معظم مشاريع الري في زائير ورواندا وكينيا، وهي من دول الحوض التسع.

إذن، ليس الاحتفاظ بالجولان لأسبابه العسكرية فقط، فالحفاظ على مصادر المياه تحت السيطرة الإسرائيلية من قمم جبال الشيخ، إلى جانب ضمان حماية أنظمة سحب وضخ المياه إلى بحيرة طبرية، لمنع أية محاولة عربية لاستثمار نهر اليرموك، هو ما يعزّز تمسّك إسرائيل بما حصلت عليه، فحتى لو تم التوصل مع سورية إلى اتفاق حول أراضي الجولان، فلا يبدو أن إسرائيل ستتنازل عن الأراضي التي احتلتها عام 1967، لأنه يعني تخليها عمّا أسماه الكاتب الأمريكي توماس ستوفر في كتابه بـ«غنائم الحرب»، أي ما يساوي ملياري دولار سنوياً كتوفير إحصائي لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية في الضفة والقطاع والجولان.

من هنا تبرز حتمية التنسيق العربي من ناحية، والعربي الأفريقي من ناحية أخرى، للإسراع بتنفيذ مشاريع ترتفع فوق مستوى الخلافات والكسل الموروث، والتهاون القاتل لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصادرنا المائية. فإذا كانت هذه هي موارد المياه العربية، وإذا كانت إسرائيل مصممة على انتهاك المعاهدات وتقوية العلاقات مع كل دولة من شأنها تهديد الأمن العربي المائي، فلا يجب أن نفرط في التصدي للأطماع، أياً كان مصدرها، وإذا كانت الأرض مقابل السلام ورقة سياسية، فلتكن المياه مقابل السلام هي ورقتنا المقبلة.

مشاركة Tweet Like 0

التعليـــقـــات

أيمن الدالاتي، «الوطن العربي»، 13/10/2004

تتوسع ثريا بهدوء وثبات في طرح المواضيع, واليوم تقفز لأبعاد حربنا القادمة حول المياه , ونحن نخوض حربنا الحالية حول النفط, وفي كلا الحربين نحن مهددون في وجودنا.

مازلت أتذكر كيف أمسى حال سورية العربية يوم استجابت تركيا للصهيونية وقطعت مياه الفرات عنها لشهر كامل, حتى أصبحنا نرى أساسات سد الفرات بالعين المجردة. لقد أمسى عراقنا ضحية حرب النفط, فهل تصبح لا سمح الله مصرنا العربية ضحية حرب المياه؟ حيث لا تكل إسرائيل ولا تمل من استمالة دول منابع النيل , ولا تهدأ من تحويل مياه الأنهار اللبنانية والقبض على كنوز الجولان المائية, ومداعبة عسكر تركيا حول مياه جبال طوروس.

ومما يؤسف له يا ثريا أننا رفعنا شعار الأرض مقابل السلام, فلا حصلنا على الأرض ودخلنا في الإستسلام, ولو بقينا على هذه الحال فقد نزحف عطشى ونحن نرفع شعار: المياه مقابل الإستسلام.

عائشة بكر، «KSA»، 13/10/2004

متى حافظت الدول العربية على مواردها أو اهتمت بها؟ هذا هو الأنسان الذي يعتبر أهم مورد تعول عليه الأمم تنتهك كرامته ويوضع في آخر القائمة من ناحية الاهتمام.

اليابان تعاني ليس فقط من شح المياه، بل شح جميع المصادر والتي منها الطاقة والأرض والمياه وغيرها لكننا نراها في المركز الأول من ناحية الاقتصاد والصناعة! لماذا؟ لأنهم بالطبع اهتموا بأهم مورد للبلاد وهو المورد البشري. ومن المؤكد لو أن الدول حدت حدو اليابان لتمكنت عقولها المهمولة (أو المسجونة) من أيجاد حل أمثل لهذه المعضلة.

ابو هاني، «اوروبا»، 13/10/2004

أرى أن مقالك في محله ولكنه أتى بعد فوات الاوان ياأختي, فالنيل الذي يلتقي نهراه النيل الابيض والازرق في الخرطوم ليكون النيل العظيم والثلاث أنهر الفرعية الاساسية التي تغذي النيل كنهر الدندر والرهد وعطبرة خلاف الروافد الموسمية قد تم بيعها لاسرائيل بمباركة عربية عن عمد او غير عمد وارجح الاحتمال الثاني, فعملية فصل الجنوب ودعم حركة التمرد مصلحة اسرائيلية للتحكم في النيل الابيض والازرق ومصلحة أمريكية للسيطرة علي مقدرات السودان من نفط ويورانيوم والصمغ العربي في الغرب ومنع منافسة امريكا في زراعة القمح الذي تستغلة كسلاح لتركيع الدول مثل كوريا الشمالية والصين, ومصلحة لبعض الحكام العرب (المومياء العربية) بعدم خلق منافس أقليمي على حسب الوهم الامريكي الذي تم زرعه في نفوسهم وشجرة الخلد التي أغرتهم بها امريكا والتي تكشفت بسببها سوءاتهم فباعوا فلسطين من قبل وباعوا العراق اليوم فما بالك بالنيل والمياه العذبة... انهم باعوا الشعوب والامة والاسلام لمصالح شخصية بحتة, أمد الحكم... والمال والبنون فلا تحزني على المياه التي لن تجد الانسان العربي الذي سيشربها يوم من الايام في هكذا حال. حسبنا الله ونعم الوكيل.

بريـد طبـاعة